ممنوع من الوصول

تقرير إحصائي خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال العام 2021

استهداف العاملين والمواطنين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول براً

التوغلات وتخريب أراضي المواطنين

اعتقال المواطنين الفلسطينيين

استهداف المشاركين في التجمعات السلمية

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة بحق جملة الأنشطة الفلسطينية الصناعية والزراعية ومختلف الأنشطة المدنية الأخرى قرب السياج الفاصل لقطاع غزة خلال العام 2021، بما يخالف الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتشكّل انتهاكات قوات الاحتلال في سياق تعاملها مع المواطنين والأعيان المدنية على امتداد السياج الفاصل أنماطاً منظّمة ومتكرّرة، تهدف لفرض منطقة مقيدة الوصول براً. حيث تقصف بالقذائف الثقيلة وتفتح نيران رشاشاتها تجاه العاملين في المنشآت الصناعة والزراعية من مزارعين ورعاة أغنام وصائدي عصافير وجامعي حجارة وحديد وبلاستيك "الخردة"، فتوقع بهم الأذى الجسدي والنفسي، وتدمر ممتلكاتهم، وتحرمهم من مزاولة أعمالهم. وتستهدف المشاركين في المسيرات السلمية فتوقع في صفوفهم القتلى والجرحى. كما تعتقل المواطنين ومن تصل إليه قوّاتها فتحتجزهم لفترات مختلفة وتعتدي عليهم بالضرب جسدياً وتوجه لهم الإهانات اللفظية وتحط من كرامتهم الإنسانية. هذا وتتوغل الآليات العسكرية وتجرّف الأراضي والمنشآت الزراعية والصناعية وتدمّرها، مما يتسبب في فقدان آلاف الفلسطينيين لمصادر رزقهم.

تَرجع جملة الانتهاكات المذكورة بالأثر السلبي على حياة السكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ويختبر العاملون في المناطق مقيّدة الوصول برّاً ضروباً مختلفة من أشكال المعاناة، ما فرض على السكّان تغيير أشكال العمل في المنطقة، تحديداً لدى المزارعين الذين لجأوا إلى زراعة أراضيهم بمحاصيل لا تحتاج للرعاية المتواصلة، عوضاً عن زراعة المحاصيل المعمّرة التي يكتنف الحفاظ عليها الكثير من المخاطر.

يأتي هذا التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، ومحاسبة مقترفيها. كما يضع المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسئولياتهم القانونية والأخلاقية.

يُقدّم التقرير الإحصائي نبذة عامة حول واقع المنطقة مقيدة الوصول براً موضحاً أبرز أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالأرقام.

توطئة:

استُعمل بدايةً مصطلح المنطقة العازلة (Buffer zone) لتسمية المنطقة الواقعة على امتداد السياج الشرقي والشمالي الفاصل لقطاع غزة، بعمق يصل إلى (1500) متر داخل جغرافية القطاع. ثم جرى الاتفاق على تسميتها بالمنطقة مقيدة الوصول (**Access Restricted Areas**)، حيث يرمز لها بالاختصار (ARA)، ويحظى هذا المصطلح بإجماع المنظمات والوكالات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية العاملة في قطاع غزة.

رُسم سياج قطاع غزة بشكله الحالي وفق خط الهدنة في أعقاب احتلال فلسطين وإقامة "إسرائيل" في العام 1948، خلال محادثات وقف إطلاق النار في جزيرة رودس بين الدول العربية المتحاربة (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان من جهة، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي) في العام 1949، حيث يفصل ذلك السياج القطاع عن الأراضي الفلسطينية المحتلة شمالاً وشرقًا. هذا ويحد القطاع من الجهة الجنوبية حدود جمهورية مصر العربية.

يطلق على السياج الفاصل تسميات مختلفة أشهرها: السياج الأمني، أو الجدار الفاصل، أو السلك، أو "الحدود"[1]. ويتكون من ثلاث شرائح متوازية من الأسلاك الشائكة، تسير بشكل غير منتظم، تبعد عن بعضها البعض بضعة أمتار، ويمس أحد الشرائح تيار كهربائي، ويضاف إليها جدار اسمنتي شمال بيت لاهيا وبيت حانون. وتقيم قوات الاحتلال بوابات حديدية، صغيرة وكبيرة، تستخدم لتوغل الآليات العسكرية والقوات الراجلة داخل أراضي المواطنين. كما تقيم تلك القوات مجموعة من المواقع العسكرية وأعداد كبيرة من نقاط المراقبة في محيط السياج.

في أعقاب انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية العام 2000، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي عديد العراقيل أمام المواطنين الفلسطينيين، لا سيّما العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي على امتداد السياج الفاصل مع قطاع غزة. وبعد تنفيذها خطة الفصل أحادي الجانب مع القطاع بتاريخ 2005/9/12، وإعادة انتشار قواتها حول القطاع، شددت قوات الاحتلال من تلك العراقيل.

وفي أوقات مختلفة من عام 2008، ألقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي منشورات ورقية، عشرات المرّات، على جميع محافظات قطاع غزة، حذّرت فيها المواطنين الفلسطينيين من الاقتراب من السياج الفاصل لمسافة (300) متراً، وهدّدت أن كل من يقترب يعرّض حياته للخطر، حيث أرفقت تلك المنشورات بخارطة توضّح المنطقة المحظورة على المواطنين الفلسطينيين على امتداد السياج الشرقي والشمالي للقطاع.

وعادت قوات الاحتلال وجددت تهديداتها، صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/12/16، للمزارعين، وذلك بعد أن توغلت آلياتها العسكرية بعمق لا يقل عن مئتي متر جنوب قطاع غزة، إذ وضعت لافتات هددت فيها المزارعين وأمرتهم بضرورة إزالة مزروعاتهم

[1] تسميات يطلقها السكان والخبراء على خط التحديد الفاصل المرسّم في العام 1948، شرق وشمال قطاع غزة.

باللغتين العربية والعبرية، ورد في نصّها "أيها المزارع، محاصيلك الزراعية اخترقوا المنطقة المسموحة للزراعة. إذا لم تنقل جميع المحاصيل في مهلة زمنية محددة سنعمل لإزالتهم!".

وعمدت قوات الاحتلال إلى فرض المنطقة مقيدة الوصول لمسافة تصل في بعض المناطق إلى (1500) متر على امتداد السياج الفاصل للقطاع والبالغ طوله 62 كم، إذ قامت باستهداف وتجريف الأراضي الزراعية ومختلف المنشآت المدنية السكانية والصناعية والزراعية في نطاق (500) متراً بنسبة 100%، فيما جرّفتها في نطاق (1000) متراً بنسبة تصل إلى 75%. وتمثّل الأراضي في هذه المناطق ما نسبته 35% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة و15% من إجمالي مساحة قطاع غزة.

وفي معرض محاولاتها فرض المناطق مقيدة الوصول، تستهدف قوات الاحتلال العاملين في القطاعات الصناعية والزراعية وصائدي العصافير ورعاة الأغنام وجامعي الحديد والحجارة، وذلك بالقصف الصاروخي أو المدفعي تجاه منشآتهم، أو إطلاق النار وإيقاع القتلى والمصابين في صفوفهم، واعتقال من تصل إليه قوّاتها لفترات زمنية مختلفة. كما تتوغل الآليات العسكرية مصحوبة بالجرافات وتقوم بتدمير منشآت المواطنين وتجرّفها.

تكشف توثيقات مركز الميزان لحقوق الإنسان حتى تاريخ إصدار التقرير، إلى أن جملة الانتهاكات التي تنفّذها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين عموماً في المنطقة المقيدة الوصول، تشكل أنماطاً منظمة ومتكررة. وتشير جملة تلك الأنماط إلى تعمّد تلك القوات إفقار السكان وتهجيرهم قسرياً من منازلهم وأراضيهم، وذلك عبر تدمير البنية الصناعية والزراعية للمنطقة وحرمان الأسر من مصادر رزقها، فضلاً عن إعاقة حركة الفلسطينيين في تلك المنطقة.

ويأتي فرض المنطقة مقيدة الوصول في مخالفة للقانون الدولي الإنساني، حيث ينتهك فرضها الحق في عمل المواطنين، والحق في التنقل والحركة، ومجمل حقوق الإنسان التي أقرّتها القوانين والأعراف الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن انتشار جائحة فايروس كورنا وسط السكان، والعدوان في قطاع غزة خلال العام 2021، وما صاحبها من اتخاذ السلطة الفلسطينية لإجراءات الوقاية والسلامة التي تضمنت حظر التجوّل ومنع المواطنين، السكان والعاملين، من التنقّل وممارسة أعمالهم لفترات مختلفة من العام، أدت إلى انخفاض أعداد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المناطق مقيدة الوصول براً. وكان الانخفاض الأوضح هو في المسيرات السلمية، حيث توقفت الدعوات للتظاهر قرب السياج الفاصل بسبب تفشي الجائحة. مع ذلك، فقد واصلت قوات الاحتلال استهداف المزارعين ومن يصل لهم جنودها.

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول براً

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها تجاه المدنيين الفلسطينيين، لا سيما العاملين في القطاع الزراعي، على امتداد السياج الفاصل لقطاع غزة خلال العام 2021. وتركزت جملة تلك الانتهاكات في أربعة أنماط رئيسية هي:

أولاً: استهداف العاملين والمواطنين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول براً.

ثانياً: التوغلات وتخريب أراضي المواطنين.

ثالثاً: اعتقال المواطنين الفلسطينيين وتعذيبهم.

رابعاً: استهداف المشاركين في التجمعات السلمية.

في هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان خلال فترة التقرير **(664)** انتهاكاً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول براً. ويوضح الجدول الأول أعداد الأحداث الناتجة عن أبرز أنماط الانتهاكات، كما يوضح الجدول الثاني أعداد الضحايا جرّاء جميع انتهاكات قوات الاحتلال خلال فترة التقرير.

أعداد أبرز الاستهدافات في المنطقة مقيدة الوصول براً بحسب نمط الانتهاك خلال العام 2021	
استهداف العاملين والمواطنين وممتلكاتهم	494
استهداف الاحتجاجات السلمية	26
حوادث الاعتقال	19
توغلات	46

أعداد الضحايا جرّاء استهدافات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2021	
أعداد المعتقلين	31
منهم معتقلين أطفال	7
أعداد القتلى	6
منهم أطفال	1
أعداد المصابين	110
منهم أطفال	34

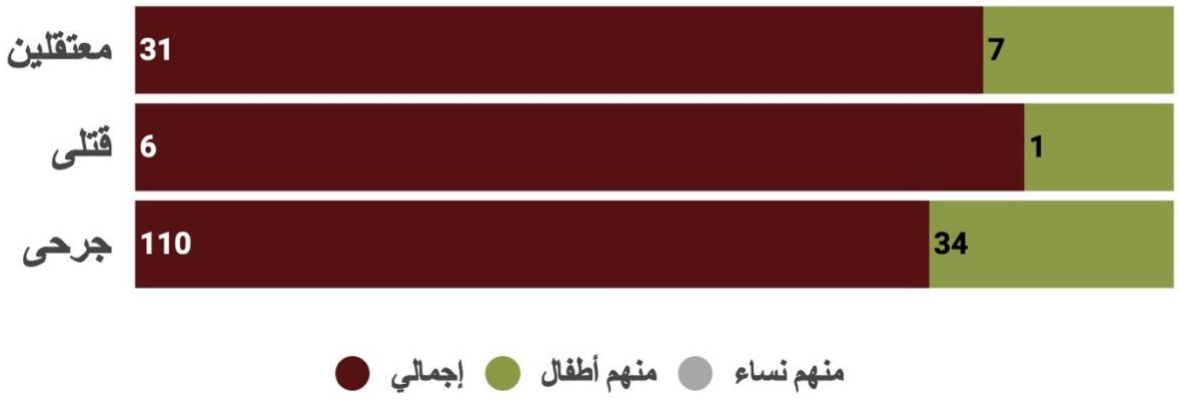

أولاً: استهداف العاملين والمواطنين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول براً:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف العاملين والمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم على امتداد السياج الشمالي والشرقي لقطاع غزة خلال العام 2021، في مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويقوم جنود الاحتلال باستهداف العاملين في القطاعات الزراعية والصناعية المتواجدين في محيط السياج الفاصل، على امتداد المنطقة مقيدة الوصول، لا سيما المزارعين وصائدي الطيور ورعاة الأغنام وجامعي الحطب والمواد الخردة (الحديد والبلاستيك)، وذلك باستخدام مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة والثقيلة، بما فيها القذائف المدفعية والصاروخية وإطلاق النار المباشر من قبل أبراج المراقبة والآليات العسكرية، فتوقع الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، وترغمهم في أغلب الأوقات على التوقف عن استكمال أعمالهم، ما يتسبب في أكثر الأوقات بفقدانهم مصادر رزقهم.

كذلك تستهدف قوات الاحتلال أراضي المزارعين عبر رش المبيدات الكيميائية بواسطة طائرات مسيّرة، حيث تقتل المزروعات وتجعل منها غير قابلة للاستخدام البشري. وقد عمدت تلك القوات إلى رش تلك المبيدات على المزروعات على امتداد السياج الفاصل وعلى فترات مختلفة ضمن فترة التقرير ذاته، ما تسبب بفساد محاصيل المزارعين بشكل متكرر وفاقم من معاناتهم. كما تستهدف تلك القوات الأراضي الزراعية عبر إغراقها بمياه الأمطار، وذلك عبر فتح السدود وضخ المياه الفائضة تجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية في فترات مختلفة، ما تسبب بإفساد المحاصيل وأوقف بعض المزارعين عن الزراعة في أراضيهم.

> **وتنص الفقرة (2) من المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966، على أن" لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".**

وقد شكّلت تلك الانتهاكات نمطاً منظماً وسياسة تتبعها قوات الاحتلال على امتداد السياج الفاصل مع قطاع غزة. فتحرم تلك القوات العاملين من الاستفادة من الثروة الطبيعية في أراضيهم، وتدفعهم للتعطل الإجباري عن العمل، حيث تصل نسبة الأراضي في المنطقة المقيدة الوصول إلى 25% من المساحة الإجمالية للقطاع (بعمق 1500 متر على امتداد السياج الفاصل البالغ طوله 62 كم)، ما يشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتكشف أعداد الانتهاكات التي تمكن مركز الميزان لحقوق الإنسان من توثيقها عن استمرار قوات الاحتلال في سياسته الرامية إلى تقويض البنية الاقتصادية لقطاع غزة، فضلاً عن فرض المنطقة مقيدة الوصول برّاً. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع **(494)** حدثاً، أسفرت عن مقتل (4) مواطنين.

توزيع أبرز اعتداءات قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول براً الخاصة باستهداف العاملين والمواطنين بحسب الفئة.

الفئة	عدد الحوادث	عدد القتلى	من بينهم قتلى أطفال	عدد الإصابات	من بينهم إصابات أطفال	مساحة الأراضي الزراعية المتضررة بالمتر المربع
إطلاق نار/ قصف تجاه المزارعين والأراضي الزراعية ومن كان بالقرب من المكان	426	2	0	4	1	2715386
صائدي الطيور والعصافير	2	1	0	0	0	0
رش مبيدات كيماوية تجاه الأراضي الزراعية	1	0	0	0	0	0
رعاة الأغنام	8	0	0	0	0	0
ضخ خزانات مياه الأمطار على الأراضي الزراعية	2	0	0	0	0	87000
إطلاق نار/ قصف أراضي خالية	42	0	0	0	0	0
إطلاق النار/ قصف تجاه استهداف المواطنون	13	1	0	1	0	0
الإجمالي	494	4	0	5	1	3585386

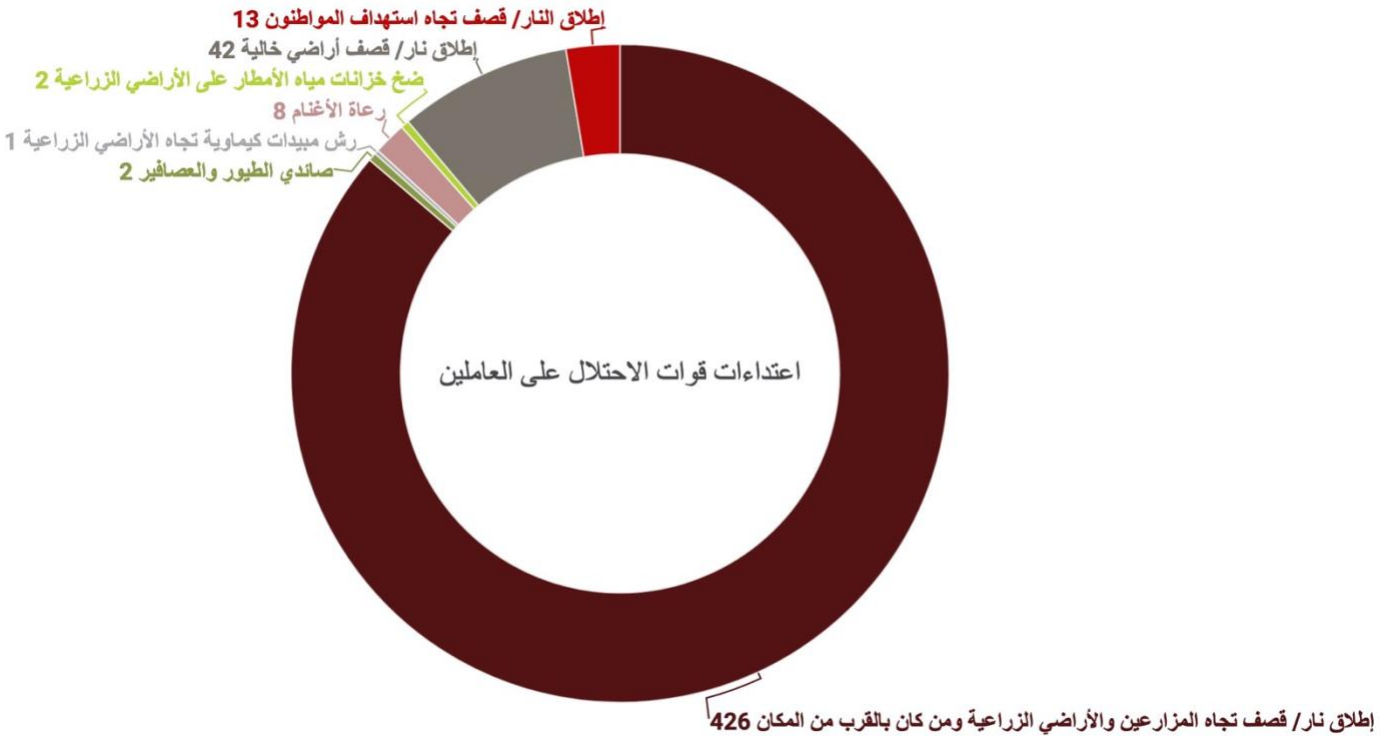

ثانياً: التوغلات وتخريب أراضي المواطنين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات التوغل بآلياتها العسكرية في المنطقة مقيدة الوصول برّاً انطلاقاً من مواقع تمركزها قرب السياج الشرقي والشمالي الفاصل مع قطاع غزة خلال العام 2021. وتقوم الآليات العسكرية والجرافات المصاحبة لها بتجريف آلاف الأمتار من أراضي المواطنين الزراعية التي سبق وأن جرّفتها، وذلك بشكل متكرر، ويتصاحب ذلك مع القصف المدفعي وإطلاق النار الكثيف من الأسلحة الرشاشة تجاه المواطنين وممتلكاتهم، فضلاً عن أنها تنشر الذعر في صفوف المواطنين عموماً، والمزارعين منهم على وجه الخصوص.

يتأثر بفعل تلك التوغلات جملة العاملين قرب السياج الفاصل، ولا سيما المزارعين، إذ يدفعهم التجريف المتكرر لمزروعاتهم إلى التوقف المؤقت أو الدائم عن العمل، وهو ما يشكل أحد أبرز أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول. ففي إطار متابعة مركز الميزان للآثار المترتبة على عمليات التوغّل البري في أراضي المواطنين، تبيّن أن المزارعين تحولوا عن زراعة المزروعات التي تحتاج إلى الرعاية الدائمة، ولجأوا إلى المزروعات التي تحتاج إلى الرعاية المؤقتة، والتي تنحصر في الشعير والقمح، وهي مزروعات ذات إنتاجية منخفضة، ما أدى إلى تفاقم أزمة الزراعة في قطاع غزة وزاد أوضاعهم المعيشية سوءاً.

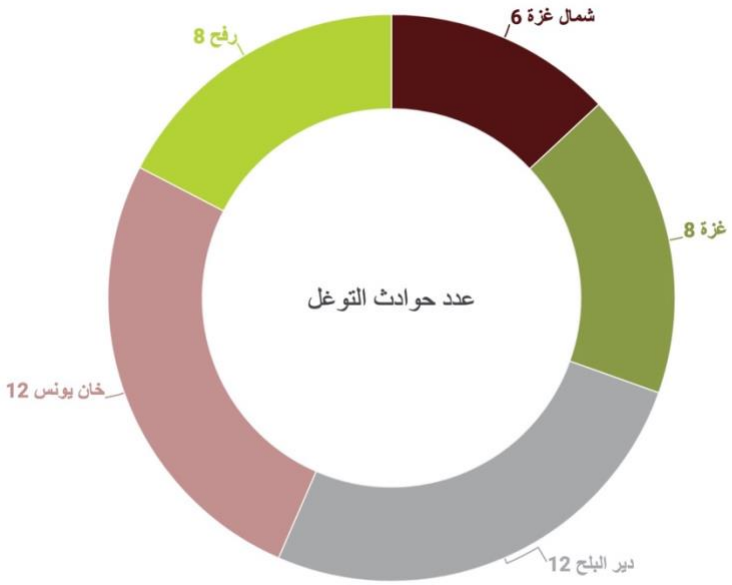

في هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع **(46)** حادثة توغل، كما هو موضح في الجدول الآتي:

توزيع توغلات قوات الاحتلال حسب المحافظة		
المحافظة	عدد الحوادث	مساحة الأراضي الزراعية المجرفة (متر مربع)
شمال غزة	6	7500
غزة	8	0
دير البلح	12	0
خان يونس	12	9100
رفح	8	0
إجمالي	**46**	**16600**

ثالثاً: اعتقال المواطنين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي وانتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصيين للمدنيين الفلسطينيين قرب السياج الشرقي والشمالي الفاصل مع قطاع غزة في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال العام 2021.

وشكلت عمليات الاعتقال نمطاً منظماً ترتكب من خلاله قوات الاحتلال شتّى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية بحق المعتقلين، بمن فيهم الأطفال، كخلع الملابس وتقييد الأيدي بالقيود المعدنية والبلاستيكية، وعصب العينين، والضرب المبرح، وإخضاعهم للتحقيق واستخدام الضغط النفسي والجسدي عليهم.

وتهدف قوات الاحتلال عبر استمرار سياسة اعتقال الفلسطينيين قرب السياج الفاصل، إلى تقييد حرية الفلسطينيين وإهانتهم الجسدية والنفسية، فضلاً عن منعهم من استكمال أعمالهم في منشآتهم الزراعية والصناعية، وفرض المنطقة مقيدة الوصول.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع (19) حدث اعتقال، كما هو موضح في الجدول الآتي:

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين	الأطفال المعتقلين	النساء المعتقلات
شمال غزة	3	4	0	0
غزة	1	3	0	0
دير البلح	3	3	1	0
خان يونس	3	8	3	0
رفح	9	13	3	0
الإجمالي	**19**	**31**	**7**	**0**

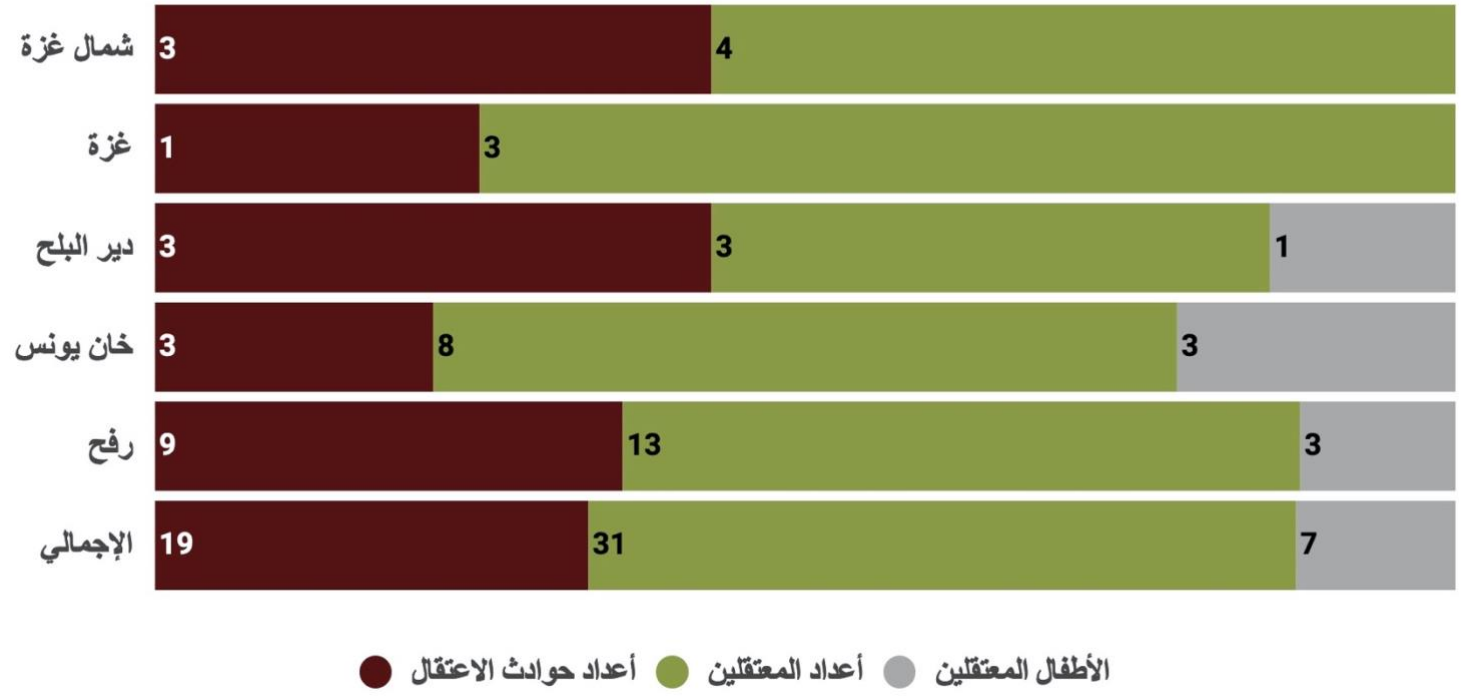

رابعاً: استهداف المشاركين في التجمعات السلمية:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف التجمعات السلمية الفلسطينية على امتداد السياج الشمالي والشرقي لقطاع غزة خلال فترة التقرير، الممتدة من 2021/1/1 وحتى 2021/12/31، مستخدمة مختلف أنواع الأسلحة النارية وقنابل الغاز المسيل للدموع، حيث توقع في صفوفهم القتلى والجرحى، ما شكّل نمطاً منظماً تتبعه تلك القوات في إطار تعاملها مع احتجاجات المدنيين الفلسطينيين.

خلال العام 2021، شهدت المناطق المحاذية للسياج الشرقي لقطاع غزة، تنظيم مسيرات سلمية، وجاءت كامتداد للمسيرات التي أُطلق عليها فلسطينياً اسم "مسيرات العودة "، والتي أطلقتها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة في يوم الأرض الموافق 2018/3/30. غير أن الجهات المنظمة خفضت تنظيم تلك المسيرات بشكل مؤقت، وذلك بعد تفشي جائحة فايروس كورونا وسط السكان الفلسطينيين، وقد انعكس ذلك في انخفاض أعداد الانتهاكات الإسرائيلية وبالتالي أعداد الضحايا، مقارنة بتلك الأعداد الموثقة خلال الأعوام السابقة، 2020/2019/2018.

وقد وثق مركز الميزان خلال العام 2021 **(26)** حادث استهداف للمسيرات السلمية، أدت إلى مقتل **(2)** مواطناً، بينهم **(1)** طفل. كما أدت إلى إصابة **(102)** مواطناً، بينهم **(33)** طفلاً.

الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال تواصل الانتهاكات بحق المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحاذية للسياج الفاصل خلال العام 2021، وأنها ترتكب انتهاكات منظمة، لا سيما العاملين وأبرزهم المزارعين، في محاولة منها إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني، وإفقاره، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول، في مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي.

وتؤكد المعطيات التي يوردها التقرير إلى أن جملة الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة، فاقمت من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وحرمت مئات العاملين في القطاع الصناعي والزراعي من الانتفاع من منشآتهم، خشية تعرضها للتجريف وتكبدهم خسائر فادحة، ما تسبب في اعتزال الكثر منهم العمل، والانضمام إلى صفوف المعطّلين عن العمل.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال الرامية إلى فرض منطقة مقيدة الوصول براً على طول السياج الشرقي والشمالي مع قطاع غزة، فإنه يحمّل تلك القوات المسئولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإعمالهما بالنسبة للسكان الفلسطينيين.

كما يشجب المركز استمرار صمت المجتمع الدولي أمام الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، إذ يعتبر غياب دوره الفاعل، لا سيما الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، عاملاً مشجعاً لقوات الاحتلال للاستمرار في ارتكاب انتهاكاتها الجسيمة بحق الفلسطينيين، وتزايد حدتها، دونما رادع.

ويدعو المركز المجتمع الدولي لتحمّل مسئولياته القانونية والأخلاقية وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل أدوات المحاسبة القانونية، وملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا– شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714

تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان– عمارة قشطة – الطابق الأول

تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

مركز الميزان لحقوق الإنسان